٢٥ – الحالة المتعلقة بالعراق

عرض عام

في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات واتخذ قرارين، فيما يخص الحالة المتعلقة بالعراق. وخلال تلك الجلسات، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عن الحالة على أرض الواقع، وأنشطة البعثة، والخطوات التي اتخذها العراق والكويت لتطبيع علاقاتهما وحل مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. كما جدد المجلس ولاية البعثة مرتين لفترة ١٢ شهرا في كل مرة[٨٦٣].

الإحاطات بشأن الحالة في العراق وأنشطة البعثة

في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ذكر الممثل الخاص للأمين العام للعراق، في إحاطته الإعلامية، أن استضافة مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بغداد في ٢٩ آذار/مارس كان حدثا تاريخيا ومؤشرا على عودة بروز العراق بوصفه طرفا فاعلا رئيسيا في المنطقة. وأثنى على الخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومتا العراق والكويت لتحسين العلاقات بينهما. وأعرب عن قلقه إزاء المأزق السياسي الناجم عن التوترات بين الكتل البرلمانية الرئيسية في العراق؛ وإزاء العلاقات العربية الكردية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها؛ وحالة حقوق الإنسان؛ وتداعيات استمرار العنف في الجمهورية العربية السورية. وقدّم أيضا معلومات مستكملة عن مخيم أشرف، وأفاد بنقل زهاء ١ ٢٠٠ من سكان المخيم إلى مخيم الحرية. وأضاف الممثل الخاص للأمين العام أنه بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة، تزايدت التوقعات بأن تساعد البعثة حكومة العراق وشعبه في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الأمة العراقية، ولكن ذلك أتى في وقت تتضاءل فيه الموارد المتاحة للبعثة. ومع ذلك، أكد التزام البعثة بتنفيذ ولايتها الشاملة في مجالات التيسير السياسي والدعم الانتخابي وحقوق الإنسان والتعمير والتنمية. واختتم كلامه معربا عن اعتقاده الراسخ بأن المساعدة التي تقدّمها الأمم المتحدة في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ العراق لا تزال ضرورية[٨٦٤].

وقدّم ممثل العراق تقييمه للحالة في البلد. كما حثّ المجلس على المساعدة في نقل ١ ٢٠٠ عضو من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من مخيم أشرف إلى بلدان أخرى، لأنه ليس بوسع الحكومة العراقية السماح لهم بالبقاء في العراق، وفقا لدستورها. وفي الختام، أبلغ عن إحراز تقدم في العلاقات الثنائية مع الكويت، بما في ذلك تسديد حصة العراق إلى الأمم المتحدة من أجل تغطية تكاليف مشروع صيانة الدعامات الحدودية[٨٦٥].

وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، قال الممثل الخاص للأمين العام إن العراق في حالة جمود تسود منذ سبعة أشهر بين الكتل السياسية، وهي تعيق التقدم في المجالات الأساسية لتحقيق التنمية في العراق، بما في ذلك إيجاد حل مستدام للحدود الداخلية المتنازع عليها، والخطة الدستورية غير المنجزة، واعتماد التشريعات الأساسية المعلقة، وإعداد انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٣. ودعا إلى الإسراع باختيار المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأفاد، فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين العراق والكويت، عن التقدم المحرز في مشروع صيانة الدعامات الحدودية. والأمم المتحدة تستعد لبدء أعمال الصيانة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ورحّب بتصديق مجلس النواب على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق بمخيم أشرف، حيث لا يزال هناك حوالي ١ ٢٠٠ شخص مقيم فيه، أشار إلى أن التزام البعثة التزام إنساني محض، وذلك تيسيرا للانتقال الطوعي المؤقت للمقيمين إلى مخيم الحرية، كخطوة أولى لإعادة توطينهم في بلدان خارج العراق. ولذلك حث قاطني مخيم أشرف على التعاون مع السلطات العراقية والبلدان الثالثة على التقدّم لقبول المقيمين المؤهلين لإعادة توطينهم في أسرع وقت ممكن[٨٦٦].

(٨٦٣) القراران ٢٠٦١ (٢٠١٢) و ٢١١٠ (٢٠١٣). للاطّلاع على مزيد من المعلومات عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، انظر الجزء العاشر، القسم ثانيا، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٨٦٤) S/PV.6747، الصفحات ٢–٧.

(٨٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧–١٢.

(٨٦٦) S/PV.6811، الصفحات ٢–٦.

وأعرب ممثل العراق، ضمن جملة أمور، عن الأمل في أن تمهّد إنجازات اجتماع اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة في بغداد في ٢٩ نيسان/أبريل الطريق لخروج العراق من نطاق أحكام الفصل السابع. واختتم مؤكدا من جديد رغبة بلده في تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا إضافيا[٨٦٧] وذكر أن وجود البعثة في العراق ضروري أكثر من أي وقت مضى[٨٦٨].

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أفاد الممثل الخاص للأمين العام بأنه على الرغم من التقدم الذي أحرزه العراق في عام ٢٠١٢، فإن هناك مسألتان تثيران قلقا خاصا: أولا، توتر العلاقات بين الزعماء السياسيين العراقيين، مما أدى إلى مواجهة عسكرية وسياسية وقيام المتطرفين باستغلال الخلافات السياسية بين القادة لإشعال فتيل أعمال العنف والتوترات الطائفية أو الإثنية في العراق؛ وثانيا، تطورات الأوضاع في المنطقة، ولا سيما تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تأثيرها على الحالة الإنسانية في العراق. وعرض الممثل الخاص أنشطة البعثة، بما في ذلك قيامها بتيسير الحوار السياسي وتقديم المساعدة لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في جميع أنحاء البلد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وللانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤[٨٦٩].

وقدّم ممثل العراق معلومات مستكملة إلى المجلس عن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والطاقية فيه وعن علاقات بلده مع الكويت والمملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بالتطورات الخاصة بالمقيمين في مخيم العراق الجديد، المعروف سابقا باسم مخيم أشرف، ذكر أن حوالي ٢٠٠ شخص ظلوا مقيمين فيه بعد نقل ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ شخص بسلام إلى مخيم الحرية[٨٧٠].

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أعرب الممثل الخاص للأمين العام عن قلقه من امتداد أعمال العنف من الجمهورية العربية السورية، وهو أمر من شأنه أن يفاقم التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها العراق. وقد خرج متظاهرون من محافظات العراق الغربية، للتعبير عن مظالمهم بشأن مسائل حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الأساسية، واتخذت حكومة العراق عددا من المبادرات لتلبية مطالب المتظاهرين. وعرضت البعثة مساعيها الحميدة، بوصفها جهة محايدة، مع إعلان معارضتها لاستخدام الخطاب الطائفي. وأفاد الممثّل الخاص للأمين العام أيضا عن استمرار توتر العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وعن الأعمال التحضيرية لانتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل. وحثّ السلطات على استكمال إزالة الحواجز على طول الحدود بحلول ٣١ آذار/مارس لاستكمال أعمال صيانة الحدود وقبول الأموال التي تم تخصيصها بالتعاون مع الأمم المتحدة لتعويض المزارعين العراقيين عملا بالقرار ٨٩٩ (١٩٩٤). وأدان الممثل الخاص للأمين العام الهجوم الذي شُنّ على مخيم الحرية في ٩ شباط/فبراير ورحّب بقرار حكومة ألبانيا قبول ٢١٠ من المقيمين في المخيّم وأبلغ المجلس بأن ١٠٠ شخص ما زالوا يقيمون في مخيم أشرف، رافضين الانتقال إلى مخيم الحرية إلى حين الانتهاء من المفاوضات المتعلّقة بالممتلكات[٨٧١].

وقال ممثل العراق إن العراق يشهد جمودا سياسيا فيما تستمر الاحتجاجات في عدد من المدن، حيث ينادي المتظاهرون بمطالب مشروعة وأخرى غير مشروعة. وقد بذلت جهود للاستجابة للمطالب المشروعة؛ بيد أن جماعات إرهابية ومتطرفة قد اندسّت بين المتظاهرين بهدف إثارة التوترات الطائفية وإشعال فتيل حرب أهلية. كما تطرّق إلى الجهود التي تبذلها حكومته في مختلف المجالات، لا سيما فيما يخص تطوير علاقاتها مع الكويت. وأعلن أن الفريق التقني المشترك الذي يعمل على تنفيذ مشروع صيانة الدعامات الحدودية، يتوقع أن يفرغ من عمله بحلول نهاية آذار/مارس، الأمر الذي سيمهد الطريق لخروج العراق من نطاق أحكام الفصل السابع. وشدد على أن العراق اليوم يختلف عن العراق قبل عام ٢٠٠٣ وعليه أن يستعيد المركز الذي كان يتمتع به قبل عام ١٩٩٠[٨٧٢].

وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، ذكر الممثل الخاص للأمين العام أنه يشعر بقلق عميق إزاء الأحداث الأخيرة في العراق، حيث أفاد بأن الأشهر الأربعة الأخيرة كانت من بين أكثر الشهور دموية في السنوات الخمس الماضية، فقد قتل زهاء ٣ ٠٠٠ شخص وجرح ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ شخص، وازدادت أنشطة عدد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. وشملت التطورات الإيجابية إجراء انتخابات مجالس المحافظات في

(٨٦٧) S/2012/520، المرفق.

(٨٦٨) S/PV.6811، الصفحة ١٣.

(٨٦٩) S/PV.6875، الصفحات ٢-٧.

(٨٧٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٢.

(٨٧١) S/PV.6937 الصفحات ٢-٥.

(٨٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٣.

٢٠ نيسان/أبريل في ١٢ محافظة وفي ٢٠ حزيران/يونيه في محافظتي الأنبار ونينوى، وهي أول انتخابات يديرها العراقيون بأنفسهم بالكامل، واتّخاذ العلاقات العربية الكردية مسارا يفضي إلى التحسّن. وأضاف قائلا إنه يرحّب بقرار عقد الانتخابات النيابية والإقليمية في إقليم كردستان في ٢١ أيلول/سبتمبر. وأثنى أيضا على حكومتي العراق والكويت لعزمهما إتمام الخطوات اللازمة بغية الانتهاء من تنفيذ القرارين ٨٣٣ (١٩٩٣) و ٨٩٩ (١٩٩٤) وأضاف قائلا إن البعثة تتطلع إلى تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) الذي أناط بها الالتزامات المتعلقة بالمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية[٨٧٣]. وذكر أنه لا يمكن فصل العنف في العراق عن الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية؛ فساحتا القتال في البلدين متداخلتان، وللجماعات المسلحة العراقية حضور يزيد نشاطا في الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بمخيم أشرف، ذكر أن معظم المقيمين قد نُقلوا إلى مخيم الحرية، غير أنه لا يزال يتعين نقل ٩٠ في المائة من سكان هذا الأخير إلى بلدان ثالثة[٨٧٤].

وأيّد ممثل العراق تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى استنادا إلى القرارات ذات الصلة. وقال إن الجهود التي بذلتها حكومتا العراق والكويت قد نجحت في تسوية المسائل المعلقة، مما أدى إلى اعتماد القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ورأى أن نجاح إدارة انتخابات مجالس المحافظات في ١٤ محافظة يمهد الطريق لنجاح الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٤، وهذا سيكون خطوة أخرى في العملية الديمقراطية[٨٧٥].

تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة ١٢ شهرا بموجب القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي يؤكّد على ضرورة أن تشارك جميع الطوائف في العراق في العملية السياسية وفي حوار سياسي لا يستبعد أي طرف، وأن تكفل الاستقرار وأن تضع حلا عادلا ومنصفا لمسألة حدود البلد الداخلية المتنازع عليها، وأن تعمل من أجل الوحدة الوطنية، وقرر المجلس أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام للعراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الاضطلاع بولايتهما على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٠١ (٢٠١١).

وبموجب القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي يسلّم بأن الحالة التي يعيشها العراق حاليا تختلف كثيرا عن الحالة وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، والذي يسلّم كذلك بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوأها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، قرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وقرر أيضا أن يقوم كل من الممثل الخاص للأمين العام للعراق والبعثة بمواصلة الاضطلاع بولايتهما على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)؛ وذكّر بأحكام القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)[٨٧٦].

إحاطة عن الحالة في العراق والبحث عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص إفادة عن الحالة الأمنية المتدهورة في العراق، التي تتفاقم من جراء مأزق سياسي اتسم بأعمال عنف ارتكبتها جماعات إرهابية استهدفت المدنيين بقصد إثارة الأحقاد الطائفية. وأشار أيضا إلى المسائل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، ومن بينها تقاسم الإيرادات وتخصيص الميزانية فضلا عن الترتيبات الأمنية في المناطق المتنازع عليها. وسلّط الضوء على عدد من التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية، بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي جديد، وتحديد يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موعدا للانتخابات البرلمانية الوطنية، وعقد مؤتمر السلام الاجتماعي والتوقيع على ميثاق شرف وطني، التزم من خلاله الكثير من القادة السياسيين والدينيين والعشائريين والمدنيين بالحفاظ على وحدة العراق وشعبه. وأشار إلى أن رحلات شركتي الخطوط الجوية العراقية والكويتية بين البلدين قد استؤنفت في شباط/فبراير للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠. وتناول أيضا سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتحديات الإنمائية

(٨٧٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم ٢٤، ”الحالة بين العراق والكويت“.

(٨٧٤) S/PV.7002، الصفحات ٢-٩.

(٨٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٨٧٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، انظر الجزء الأول، القسم ٢٤، ”الحالة بين العراق والكويت“.

الاجتماعية - الاقتصادية، والآثار الإنسانية للنزاع الدائر في سوريا، ومسألة اللاجئين الذين كانوا يقيمون سابقا في مخيم أشرف، الذي أُغلق رسميا في ١١ أيلول/سبتمبر. وأعرب عن خيبة أمله بسبب قلّة المؤشرات التي ظهرت فيما يتعلق بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، وكرر التأكيد على أن مسألة الأشخاص المفقودين لا تزال تشكل أولوية هامة[٨٧٧].

(٨٧٧) S/PV.7068 الصفحات ٢-٧.

وأكّد ممثل العراق من جديد التزام بلده بمواصلة تسوية جميع المسائل العالقة في إطار المصالحة الوطنية. وأبرز قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية الوطنية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وأعرب عن امتنانه للدعم الذي تقدّمه البعثة ومشورتها فيما يتعلّق بالعملية الانتخابية. وفي معرض الإشارة إلى أثر النزاع السوري على تواتر الهجمات الإرهابية في العراق، دعا المجلس إلى اعتبار هذه الأعمال الإرهابية جرائم ضد الإنسانية وتقديم الجناة ومن يؤيّدهم إلى العدالة[٨٧٨].

(٨٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالعراق

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6747 ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢	التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/185)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	جميع المدعوّين	
S/PV.6811 ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢	التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/535)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	
S/PV.6815 ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢	التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2012/535)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2012/570) مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة بشأن تمديد ولاية البعثة (S/2012/520)	العراق			القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠
S/PV.6875 ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢	التقرير الأول للأمين العام عملا بالقرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2012/848)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	
S/PV.6937 ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)(S/2013/154)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	
S/PV.7002 ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣	التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)(S/2013/408)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7008 ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣	التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2013/408)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2013/434)	العراق			القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠
S/PV.7068 ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2013/654)؛ التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2013/661)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	

المسائل المواضيعية

٢٦ – عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات تتصل بالبند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، واتخذ قرارا واحدا يتعلّق بها[٨٧٩]. وناقش المجلس في هذه الجلسات مسألة التعاون بين البعثات ونظر في نهج متعدد الأبعاد لحفظ السلام، بهدف تحسين التنسيق بين حفظ السلام وعمليات بناء السلام. واستمع كذلك إلى إحاطات قدّمها عدد من قادة القوات في عمليات حفظ السلام عن التحديات التي يواجهونها في الميدان.

إحاطات بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى المجلس، إلى أنه عندما يحدد المجلس ولاية البعثات، لا يتمثل الهدف منها في تحقيق الاستقرار في البلد وحفظ السلام فحسب، بل والإسهام أيضا في بناء سلام مستدام. وأردف قائلا إنه ليس على حفظة السلام أن ينفّذوا الطائفة الكاملة من أنشطة بناء السلام؛ ولكنهم هم أصلح من يحدد أولوية المبادرات التي تدفع قدما بعملية السلام أو الأهداف السياسية للبعثة. وقال إن الأمر لا يتعلق بتوسيع مهام حفظ السلام أو إضافة مهام جديدة إلى الولايات، بل بتحقيق الاستفادة القصوى من المهام المطلوب بالفعل من حفظة السلام القيام بها. وشدّد وكيل الأمين العام على أن لبعثات حفظ السلام أفق زمني محدود ويجب أن تُزامن خططها مع الجهات الفاعلة الأصلح للاضطلاع بمهام في الأجل الطويل. واختتم بالتأكيد أنه لا ينبغي للمراحل الانتقالية في البعثات أن تكون مجرد تخفيض في عدد أفراد عملية حفظ السلام، لأن بناء الثقة والحفاظ على التواصل المستمر بين الحكومة المضيفة وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسين والمجتمع الدولي، هما العنصران اللذان يضمنان خطة انسحاب ناجحة وسلاما مستداما[٨٨٠].

أما وكيلة الأمين العام للدعم الميداني فأشارت إلى الدور الأساسي للفترات الانتقالية الفعالة في ضمان سلام مستدام، وقالت إن الاستجابة الفعالة لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع تتطلّب سرعة في الاستجابة ومرونة من جانب نظم الدعم الميداني بالقدر نفسه اللازم للاضطلاع بمهام حفظ سلام أخرى. ويكون لهذا الأمر أهمية خاصة عند النظر في أثر البعثات الميدانية الكبيرة والمتعددة الأبعاد على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة. وتُظهر الأمثلة كيف يؤثّر التخطيط المشترك مع النظراء على الصعيد الوطني إيجابا طوال مرحلة الإنهاء التدريجي

(٨٧٩) القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

(٨٨٠) S/PV.6740، الصفحات ٢-٦.